أولا / مصطلح (التوسع) وما تصرف منه في معاجم اللغة:

إنَّ الذي يقف على مادة (وَسِعَ) في معاجم اللغة يجدها تشير إلى التوسع والتوسعة التي هي ضد الضِّيْق والعُسْر، قال ابْنُ فارس (٣٩٥): ((الواو والسين والعين: كلمة تدل على خلاف الضَّيق والعُسْر))[١].

وبعد أنْ شرح بعض معانيها ساق قوله تعالى في السَّعة:﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[٢].

وجاء في تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ) وسعت البيت وغيره فَاتَّسع واسْتَوْسَع[٣].

وذكر الجوهري (ت ٣٩٨هـ) أَنَّ التَّوسُّعَ ضِد التَّضْييق، تقول: وسعت الشيءَ فَاتَّسَعَ واستوسَعَ أي صار واسعاً وتوسَّعوا في المجلس أي تَفَسَّحوا[٤].

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): وَسِعَ المكان وغيره سَعَةً وسِعَةً واتَّسَعَ وتَوسَّعَ واسْتَوسَعَ، ثم أورد قول النابغة[٥]:[من الكامل]

تَسَعُ البِلادُ إذا أَتَيْتَكَ زائِراً وإذا هَجَرْتَكَ ضَاقَ عَنِّي مَقْعَدِي

وكان مِمَّا يُفْهَم مِن كلامه أَنَّ (التَّوسُّع) ضِد (التَّضييق) ما ساقه من المجاز من قوله: إنَّه ليسعني ما يسعك، ولا يسعني شيء ويضيق عنك، ولا يسعك أن تفعل كذا، ووسع الله عليك العيش وأوسعه، وأوسع الرجل واستوسع اتَّسَعَت حالُه، وهو في عيشٍ واسع ((والله واسع))[٦]، ووسعت رحمته كل شيء[٧].

قال الأخطل[٨]: *ولا تَكْلَفُ نفسٌ فَوْقَ مَا تَسَعُ*

---

(١) مقاييس اللغة ١٠٩/٦.

(٢) الطلاق / ٧

(٣) تهذيب اللغة مادة (وسع).

(٤) الصحاح مادة (وسع).

(٥) واسمه زياد بن معاوية وكنيته أبو أمامة وأبو عقرب بابنتين كانتا له، وهو أحد شعراء الجاهلية وأحد فحولهم، عده الجمحي من الطبقة الأولى بعد أمرئ القيس له القصائد (الاعتذاريات) المشهورة إلى النعمان بن المنذر، لم يقل أحد مثلها، أنظر: خزانة الأدب ١٣٥/٢، ١٣٧، والبيت غير موجود في ديوانه.

(٦) إشارة إلى قوله تعالى ((والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم))، البقرة / ٢٤٧.

(٧) إشارة إلى قوله تعالى ((ورحمتي وسعت كل شيء))، الأعراف / ١٥٦.

(٨) واسمه غياث بن غوث بن الصلت ، شاعر نصراني مدح خلفاء بني أمية ، عمَّر طويلاً ومات على نصرانيته، أنظر: الخزانة ٤٥٩/١.

ووَسِعَ القومَ عطاءُ فلانٍ[1].

وقد أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى هذا الفعل تحت (باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهنَّ فاءٌ)[2]، حيث قال: (وأمّا "وَطِئْتُ ووطِيءَ يَطَأُ"، (وَوَسِعَ يَسَعُ) فمثل (وَرِمَ يَرِمُ) و(وُمِقَ يَمِقُ) ولكنَّهم فَتَحوا (يَفْعَلُ) وأصله الكسر كما قالوا: (قَلَعَ يَقْلَعُ)، (وَقَرَأَ يَقْرَأُ) فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين)[3].

كما أشار ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) في كتاب الأفعال إلى أن (وَسِعَ) الشيء (يَسَعُ) مثل (وَطِيءَ يَطَأُ) شاذ ليس في هذه البنية غيرهما مما يسقط الواو في مستقبله وهو مفتوح العين[4].

وأشار ابن منظور (ت ٧١١هـ) في لسان العرب تحت مادة (وَسِعَ) إلى أنَّ (في أسمائه سبحانه وتعالى ((الواسع)) وهو الذي وسِعَ رزقه جميع خلقه، و(وَسِعَتْ رَحْمَتِي كُلَّ شَيءٍ) ثم قال: والسَّعة نقيضُ الضِّيق، واتَّسَعَ كَوِسَعَ، والتَّوسِيعُ خِلاف التَّضييق)[5].

وذكر الزبيدي (ت ١٢٠٦هـ) أَنَّ ((التَّوسِعَةَ)) والسَّعة بمعنًى واحد وبه سَمَّى ابنَ السكِّيت كتابَه ((التَّوسِعَة))[6].

والمعاجم الأخر لم تخرج عن طور ما أوردناه بشأن هذه اللفظة.

---

(١) أنظر: أساس البلاغة، مادة (وسع) ٦٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢ ب

(٣) الكتاب ٢/٢٣٣ ب

(٤) كتاب الأفعال ٣/٢٨٤، وهذا الفعل هو ما يطلق عليه ((المثال)) فاذا كان المثال واويًّا ، وكان ماضيه ثلاثيا مجردا مكسور العين في المضارع حذفت واوه في المضارع والامر ، فان لم تكن مكسورة ــ مضمومة كانت او مفتوحة لم تحذف نحو:- (وجز يوجز) وشذَّ : ((يَسَع)) و ((يَطَأ)) ، أنظر: الافعال ٣/٢٨٤، وفهارس كتاب سيبويه لعضيمة ٤٣٨،وعمدة الصرف ٦٥، وابن عقيل ٢/٦٢٢.

(٥) لسان العرب، مادة (وَسِعَ) ٨/٣٩٢-٣٩٣.

(٦) أنظر: تاج العروس مادة (وسَعَ)، وكتاب التَّوسِعَة لابن السكيت من الكتب المفقودة والعلماء يعرفونه، وقد ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر عند كلامه على باب القلب قال: وفي ((كتاب التوسعة)) لابن السكيت إنَّ ((عَرَضْتُ الحَوْضَ على الناقةِ)) مقلوب، أنظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٢٧.

ثانيا / مفهوم التوسع:

لم يضع القدماء حدّاً لمصطلح (التوسع) ولم يوضّحوا بصورة دقيقة مفصّلة حقيقة هذا المصطلح، بل بقي عائماً على الرغم من وجود إشارات مبثوثة له في بطون الكتب، فيُصرّحون أحياناً أنّ في هذا الكلام توسعاً، ويُلمّحون في بعض الأحايين ويسكتون في كثير من الأحيان، على أنّهم يُصرّحون مراراً أنّ مثل هذا التّصرُّف في الكلام وهذا التوسع فيه هو (في اللغة أوسع مِن أنْ يُحاطَ به)[1]، ومع ذلك لم يجد الباحث ما يبلّ به ريقَه ويشفي غَليلَه، على طول مكابدته الاستقراء والتنقير في بطون الكتب، ويعزى ذلك إلى عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة و (لقلّة مَن عَقَدَ لَهُ باباً مِنَ النُّحاة)[2] من جهة أخرى.

ولما كانت اللغة العربية لغة المجاز فالتوسع إذاً ضربٌ من ضروب المجاز، ولونٌ من ألوان التصرُّف في التعبير وجنس من أجناس الشجاعة، وفي ركوب هذا الأسلوب من أساليب التعبير تتجلى شجاعة العربي وجرأته وإقدامه على اقتحام أبواب القول وتشقيقه، ومن ثم التلاعب بالألفاظ تقديماً وتأخيراً وحذفاً وتقديراً وإيجازاً واختصاراً، ومثلها الزيادة والحمل على المعنى والتحريف وتلك هي أجناس الشجاعة المجازية التي ذكرها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على أنها (من باب الشجاعة في اللغة)[3]، وكان مما ذكره ابن جني تحت باب عقده في الخصائص ليفرق به بين الحقيقة والمجاز، أنّ المجاز يُعدَل إليهِ لمعانٍ وعَلَى رأسها الاتّساع، فبعد أنْ عَرَّف الحقيقة بأنها ((ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة))[4]، ذكر أنّ (المجاز: ما كانَ بضدِّ ذلك)[5].

ثم قال: (وإنما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإنْ عَدِمَ هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّةَ)[6].

---

(١) أنظر: الأصول في النحو ٢/٢٦٦، و أنظر: الخصائص ٢/٣١٠.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٥.

(٣) الخصائص ٢/٤٤٦.

(٤) الخصائص ٢/٤٤٢.

(٥) الخصائص ٢/٤٤٢.

(٦) الخصائص ٢/٤٤٢.

ومِمَّا لا شكَ فيه أَنَّ العرب كانت تدرك مدى تأثير هذه الأساليب عندما تَخرج إلى معانٍ أخر، ومدى وقوعها موقع الإعجاب في قلوب السامعين وآذان المتلقين.

وفي التوسع في التعبير تخرج الكلمة أحياناً إلى غير ما وضِعت له في أصل اللغة إلى شيء آخر توسعاً في القول ومجازاً في التعبير نحو قول الشاعر[1]:

[من الطويل]

شَكَوْتُ إِلَيْهَا حُبَّهَا المُتَغَلْغِلَا فَمَا زَادَهَا شَكْوَايَ إِلَّا تَدَلُّلَا

قال ابن جني وهو يوجه هذا البيت: ((إِنَّ وصف الحُبِّ بالمتَغَلْغِل ليس في أصل اللغة، وإنما ذلك وصف يخص الجواهر[2] لا الأحداث[3]، ألا ترى أَنَّ المُتَغَلْغِلَ في الشيء لا بد أَنْ يتجاوز مكاناً إلى آخر، وذلك تفريغ مكانٍ وشغل مكان ..... هذا وجه الاتساع))[4].

فهذا الضرب من التوسع واقع في كلام العرب كثيراً ويَشْمَل جميع مستويات اللغة صرفها، ونحوها، وبلاغتها، وعَروضها، وأصواتها اللغوية، وذلك لمرونة العربية وسعة أفقها، وعلُوها وكثرة توليدها، فالتوسع في الكلام له جولان ودوران على ألسنتهم، وفي مراسلاتهم ومخاطباتهم وأشعارهم وحكمهم، وتعدُّه العرب مفخرةً من مفاخرها ذلك؛ لأَنَّ هذا اللون من المجاز هو الذي يكسو اللفظ سربالاً من الحُسْن ويُثري اللغة ويَزيدُها تجدداً وتطوراً ونماءً.

---

(١) عبيد الله بن عبد الله بن هبة بن مسعود، أنظر: أمالي القالي ٢/٢٠،١٥٩، والبيت في الخصائص ٢/٤٤٤.

(٢) الجوهر: مصطلح فلسفي حدَّه الإمام الغزالي بأنه: اسم مشترك يقال جوهر لذات كلِّ، كإنسان أو كالبياض، فيقال جوهر البياض وذاته، ويقال جوهرٌ لكلِّ موجود، أنظر: المصطلح الفلسفي عند العرب ٢٩٤، و أنظر: ٢٤٩، ٢١٧.

(٣) الأحداث: مصطلح فلسفي وهو اسم مشترك يطلق على وجهين، أحدهما زماني، ومعنى الإحداث الزماني الإيجاد للشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق، ومعنى الإحداث غير الزماني هو إفادة الشيء وجوداً، وذلك الشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود، لا بحسب زمان دون زمان، بل بحسب كل زمان، المصطلح الفلسفي٢٨٩.

(٤) الخصائص ٢/٤٤٤.

ثالثا / مسوغات التوســـــع:

تعد مسوغات التوسع كثيرة، كثرة ورود التوسع في اللغة، كما أنَّـــها تختلـف باختلاف الأغراض والمعاني التي تخرج إليها، ومـــدى علاقـة هـذه الأغـراض والمعاني بكلام المتكلم وقوة تأثيره في المخاطب، فالعربي إذا علت فصاحته، وسمت طبيعته تَصَرَّف وارتجل، فينقاد له الكلام البليغ، والتعبير الدقيق، وأداتُهُ في كل ذلـك (اللغة) يَتصرَّف بألفاظها ويتلعَّب بمعانيها، فيلبسها بهذا التصرُّف والتَّلعُّب ثوباً قشـيباً موشى بوشي (التوسع) في التعبير، ولهذا الضرب من ضروب الكلام علل وأسـباب؛ عبَّرنا عنها بالمسوِّغات وهي كثيرة -كما أسلفنا- ولكنَّ الباحث سيقف على أهمِّـــها وأبرزها وأكثرها شيوعاً، وإليك أهمها:

١. الإيجاز والاختصار:

إنَّ مِن طبيعة العربيّ الميل إلى الإيجاز والاختصار في كلامه؛ لأنَّ الإيجـــاز عندهم أبلغ من الإطناب والإطالة، وذلك لأنهم يرون أنَّ البليغ من سَلَكَ هذا المَسْلَك، وأنَّ البلاغة إنَّما هي التعبير بكلمات قليلة تُعطي معنًى كثيراً، فضلاً عمَّا يمنحه هـذا التعبير من قوة وجزالة وعمَّا يسعى إليه من تخليص العبارات من الثقل.

وللذي يتلمس هذا اللون من مسوِّغات التوسُّع يجده واسعاً في كتـــاب الله عـز وجل وفي كلام العرب، فَمِمَّا ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾[1]، قال عبد الله بن محمد بن سفيان النحـــوي المعـروف بـالخزّار (ت ٣٢٥هـ) عن هذه الآية أنها: ((لغة الحجاز، وهي غاية الإيجاز))[2].

أقول نعم، إنَّ هذه الآية في منتهى البلاغة وفي أعلى درجات الفصاحة والبيان، بل هي من أعظم شواهد الإيجاز والاختصار والإعجاز؛ فبكلمات قليلـــة صَـوَّرت معنًى كبيراً، صَوَّرت حالة أخوة يوسف وقد تَملَّكهم اليأس، اعـتزلوا النـاس وهـم يقلِّبون الرأيَ ظهراً لبطن، يُفكِّرون في تدبير الأمر الجَلَل الذي سيواجهون به أبـاهم، فإيجاز هذه الآية الكريمة وإعجازها قلَّما تجد لمثله نظيراً في كتاب الله على عظـم فصاحة القرآن وعُلوِّ أسلوبه وجزالة منطقه وكثرة الإيجاز والاختصار فيه.

---

(١) يوسف ٨

(٢) التنبيه ٥١

ومِمَّا يُتَوَسَّع فيه إيجازاً واختصاراً، حيث يُحذَف منه ما يُمكن أنْ يَهتدي إليه القرائن العقلية، قوله تعالى في قصة سليمان والهدهد وبلقيس: ﴿اذْهَب بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾[1]، والآية التي بعدها مباشرة ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾[2].

فبين الآيتين أمور حذفت يفهمها السامع من القرينة العقلية، وتقدير المحذوفات: فأخذ الكتاب فألقاه إليهم فرأته ملكتهم فقرأته)[3].

ومثل هذا التوسع في التعبير قليل في لغات الأمم، كثير في لغتنا، وهي أوسع في التَّصرُّف من غيرها، قال صاحب التفسح وهو يمتدح العربية بالإيجاز والاختصار، ويسمُّيها بسعة التفسح، ودقَّة التصرُّف قال: (ولا نعلم لغةً أوسع تفسُّحاً، وأدقّ تصرُّفاً من العربية، ولا أغمض مَسْلكاً ولا أخصر إيجازاً، ولا أقدح للأذهان إفهاماً، ألا ترى في القرآن: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[4] كلمة واحدة تشتمل على ثلاثة أسماء: الياء لله عزَّ وجل، والكاف الثانية للنبي ﷺ، والهاء والميم للكفَّار)[5]، هذا ما كان منه في القرآن، أما ما كان منه في كلام العرب فكثير أيضاً، فهذا كتاب سيبويه جاء يزخر بأساليب التوسع للإيجاز والاختصار، إذ عقد لذلك الأبواب في كتابه قائلاً: (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)[6].

وقد ساق تحت هذا الباب أمثلة كثيرة يقرن بها التَّوسُّع بالاختصار تارةً، والتوسع بالإيجاز تارةً أخرى، فمن الأول قوله:(صِيدَ عليه يَومانِ، وإنَّما المعنى: صِيْدَ عليهِ الوحشُ في يومينِ ولكنّه اتَّسع واختَصَر ...)[7]، ومن الثاني قوله: (كَمْ وُلِدَ له ؟ فيقول: ستّون عامًا، فالمعنى: وُلِدَ لهُ الأولادُ ووُلِدَ له الوَلَدُ ستّينَ عامًا؛ ولكنَّه اتَّسَعَ وأوْجَزَ)[8].

---

(١) النمل ٢٨

(٢) النمل ٢٩

(٣) ظاهر الحذف في الدرس اللغوي ٩٠، والمصطلح النحوي في كتاب سيبويه ٣٠٩، و أنظر: الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن ١١١-١١٢

(٤) البقرة ١٣٧

(٥) التفسح ٣

(٦) الكتاب ١٠٨/١ ب، ٢١١/١ هـ

(٧) الكتاب ٠٨/١ ب، ٢١١/١ هـ

(٨) الكتاب ٠٨/١ ب، ٢١١/١ هـ

٢. كثرة الاستعمال:

تعد كثرة الاستعمال في الكلام من العلل الشائعة في التوسع لدى اللغويين والنحاة، وليس أدل على كثرة شيوعها وذيوعها؛ من ورودها في كتب اللغة والنحو، وفي مقدمة هذه المصنفات ((كتاب سيبويه)) فقد عالج سيبويه (ت ١٨٠هـ) مسائل متفرقة من مسائل التوسع في كتابه، على أَنَّ المسوغ لها كثرة الاستعمال، وسأضع بين يدي البحث أمثلة لذلك،منها ما جاء في كلامه على حذفِ الجار (ولكنَّهم قد يُضْمِرونَهُ ويَحْذِفونَهُ فِيمَا كَثُرَ مِن كلامهم، لأَنَّهم إلى تَخفيفِ مَا أكثروا اسْتعمالَهُ أَحْوَجُ)[١].

وقال في موْضع آخر من الكتاب:.((.... وَغَيَّروا هذا؛ لأَنَّ الشيءَ إذا كثُر في كلامِهم كانَ لهُ نَحْوٌ ليسَ لغيرهِ مِمَّا هو مِثْلُهُ ... فالعربُ مِمَّا يُغَيِّرونَ الأكْثَر في كلامِهم عَن حالِ نظائره))[٢].

وهكذا تتكرر عبارات (كثرة الاستعمال) أو شيوع الاستعمال في كتاب سيبويه، ليتبين لنا أنه كان ذا دراية ومعرفة بهذا النمط من المسوغات.

أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فإنه ينظر إلى التوسع في العربية نظرة شمولية واسعة تقدم بها على كل من سبقه خطوات، وكان يعول كثيراً على شيوع الاستعمال والاستئناس به في شرح ظاهرة التوسع في الكلام وذلك لأن أكثر الأساليب دوراناً في الاستعمال هي أكثرها عرضة للتوسع، وبناءً على القلة والكثرة في الاستعمال فقد يشيع التوسع ويكثر في أبواب دون غيرها، كالذي يكون في باب الظروف، حيث إن الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها كما سنرى في مبحث دراستنا لها.

فابن جني كان يحمل كثيراً من أساليب التوسع على المجاز، ويرى أنه معنى من معانيه، ولعل ذلك راجع إلى نظرته الواسعة الفسيحة إلى مثل هذه الأساليب على أنها ضرب من ضروب المجاز، وموقفه من اللغة ومذهبه منها الذي نص من خلاله على أن اللغة مجازٌ في مجاز.

---

(١) الكتاب ١/٢٩٤ ب، ٢/١٦٣ هـ

(٢) الكتاب ١/٣١٠ ب، ٢/١٩٦ هـ وعبارة سيبويه (مِمَّا يُغَيِّرونَ) يريد: ربما يغيرون، فهو يستعمل (مما) بمعنى (ربما) كثيراً، لنظر: تعليق السيرافي في ١/٨ ب

ومما ذكره ابن جني شاهداً على كثرة الاستعمال في اللغة: ((مُفْعَـل، وأَفْعَـل)) فقضى بزيادة الميم والهمزة في أولهما، لأنه وجد أكثر اللغة على ذلك قال: ((واعلم أنَّكَ إذا حصَّلت حرفينِ أصلين في أولهما ميم أو همزة، وفي آخرهما ألف فاقض بزيادة الميم والهمزة، وذلك أنَّا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك .... وذلك نحو: مُوسَى، وأَرْوَىٰ، وأَفْعَىٰ ومثالهما ((مُفْعَل، وأَفْعَل)) وذلك أن (مُفْعَلاً) في الكلام أكثر من (فُعْلى) و(أَفْعَل) أكثر من (فَعْلَى) ألا ترى أنَّ زيادةَ الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة))[1]، وهذه من مسائل ابن جني الصَّرفيَّة التي كان يرى فيها توسعاً وعَرَضَها في كتابه (سر صناعة الإعراب).

ومن مسائله الأُخَر التي صَرَّح بالتوسُّع فيها: الأعلامُ؛ لأنَّه كان يرىٰ أنها تدور على ألسنة المتكلمينَ أكثر مِن غيرها، فقال: (واعلم أنَّ الأعلام إنَّما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قبل أنها كَثُر استعمالُها، فجاز فيها من الاتساع ما لم يَجُز في ما قَلَّ استعمالُه مِنَ الأجناس)[2].

وبهذا يُعد ابن جني أبعد أفقاً وأكثر مرونةً وأشمل تعميماً في معالجة نصوص التوسع ومسوغاته من سيبويه، ولَعلَّ السبب في ذلك أنَّ سيبويه كان يُؤصِّل لمثل هذه المسائل، أمَّا الذين جاؤوا بعده فشرحوا وفَصَّلوا.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٤٢٨

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٤٢٧-٤٢٨

رابعا / موانع التوسع:

اللغة نظام دقيق له ضوابط وأصول تحكمه، وتجري أساليب التعامل معه على قواعد العرب التي قَعَّدوها ووضَعُوا أصولَها وأبانوا أحكامَها بعد الاستقراء والتتبع لكلام العرب نظمِه ونثرِه، وهو الذي عليه بَنَوْا قواعدَ العربية الكلية ثم خَلَصُوا إلى أَنَّ: ((النحو عِلْمٌ اُستخرَجَهُ المتقدِّمونَ مِن استقراء كلامِ العرب))[1].

ولما كانت اللغة محكومة بضوابط، فالتوسع فيها -إذاً- ليس أمراً فوضوياً لا ضابط له، بل هناك موانع تمنع المتكلم من أن يتوسع ويتفسح في غير مواطن التوسع كما أَنَّ هناك مسوغات تُجيز لَهُ أَنْ يتوسَّعَ ويتفسَّح.

ولَعَلَّ مِنْ أهم وظائف هذه الموانع وعلل الإتيان بها هو منع الاضطراب والخلل الذي يؤدي إلى سوء التركيب في الجملة العربية والأسلوب الصحيح، ومن ثم إيجاد التوافق والتوازن في أساليب النظام اللغوي العام.

فالكلام العربي وإن جرى على الإيجاز والاختصار والحذف واستعمال المجازات المختلفة في التعبير عن أغراضهم إلا أَنَّ ذلك لا يجري بشكل سائب فيختار المتكلم متى شاء ويتوسع متى شاء (وذلك أَنَّ كلامَ العرب وإنْ كثُر الاتِّساعُ فيه، محظورٌ بحروفٍ معدودةٍ معروفة، ومَحْصورٌ بأوزانٍ معلومةٍ تلحقُها الأفهام ويشتملُ عليها إعرابٌ يَتفقَّهُ به ذوو الأذهان)[2]، وبناءً على هذا المحظور في اللغة وجدنا أَنَّ أهم المحظورات والموانع ما يأتي:

١. الإجحاف:

وهي من العلل التي ذكرها سيبويه في كتابه إذ قال: ((واعلم أَنَّ ما جاء في الكلامِ على حرفٍ قليلٌ ولم يشذَّ علينا منه شيءٌ إلا ما لا بالَ لَهُ إنْ كانَ شَذَّ، وذلك لأَنَّهُ عندهم إجحاف أَنْ يذهب في أقلِّ الكلام عدداً حرفانِ))[3]، وقد يُسَمِّي سيبويه الإجحافَ (إخلالاً) نحو قوله: ((..... ثم الذي ما يكون على حرفٍ ما يكون على

---

(١) الاقتراح ٣٠، والمقول لابن السراج، و أنظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ٥٠، و أنظر: لمع الأدلة في أصول النحو ٩٥

(٢) التفصح ٤،٣

(٣) الكتاب ٣٠٤/٢ ب، و أنظر: ٤١٨/٢ ب، ٤٢٢ ب، ٤٢٦ ب، ٢١٨/٤ هـ

حرفين وقد تكون عليها الأسماءُ المُظهَرةُ المتمكِّنةُ والأفعال المتصرِّفة وذلك قليـــل؛ لأنَّهُ إخلالٌ عندهم بهنَّ؛ لأنَّه حَذْفٌ مِن أقلِّ الحروف عددًا))[1].

وتردد مصطلحا (الإجحاف) و(الإخلال) في مواضع متفرقة في كتاب ســيبويه، من ذلك قولك: ((وأمَّا (فِيَّ) فتَثقُل ياؤُها، لأنها لو نُوِّنت أُجْحِفَ بها اسمًا ..... وليـس في الكلام اسمٌ هكذا))[2] ففي قوله ((وليس في الكلام اسمٌ هكذا)) يدلِّلُ علـى وضـوح المنع في الكلام والمانع (الإجحاف والإخلال) في الاختصار والحذف.

ومما وصفه سيبويه (بالإخلال المُفرِط) ما ذكره في باب تكـون الزوائـد فيـه بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فذكر أنهم ((لو حذفوا من (سَمَيْدَع) حرفين لحذفوا مـن (مُهاجِر) حرفين فقالوا: (يا مُهَا) وهذا لا يكون؛ لأنَّهُ إخلالٌ مُفْرِطٌ بما هو من نفـس الحرف))[3]، ومثله في الإخلال بالحذف قوله: ((وقالوا في (مُرٍ) إذا وَقَفَا (هـذا مُـرِي) كَرِهوا أنْ يُخِلُّوا بالحرف فيَجْمَعوا عليه ذهاب (الهمزة) و (الياء)))[4].

ولعلَّ كثيرًا من النحاة كان يعرف هذا الضرب من الإجحاف في الحذف مـن الكلام، فهذا الإمام السيوطي قد عقد له بابا في كتابه (الأشباه والنظائر) فـي النحـو سماه: اختصار المختصر، وتحت هذا الباب تكلم على ما يمتنـع ومـا لا يجـوز مـن الأساليب في الكلام العربي، ونَصَّ على أنَّ (اختصار المُختصـر لا يجـوز لأنَّـه إجحاف به، ومن ثَمَّ لم يَجُز حذف حرف الجر قياسًا)[5].

ثم حكى السيوطي عن ابن جني في المحتسب عن شيوخه أنَّ (حذف الحـرف ليس بقياس؛ لأنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلامَ لضربٍ مِنَ الاختصـار، فلـو ذهبـتَ تَحذفُها لكُنتَ مُختصِرًا لها هي أيضًا واختصارُ المُختصرِ إجحافٌ به)[6].

وقد شرح لنا ابن جنِّي في (الخصائص) قول أبي بكر أنَّ الحروف إنَّما دخلـت الكلام لضربٍ من الاختصار ومَثَّل لَهُ بأمثلةٍ كثيرةٍ منها: ((أنَّكَ إذا قُلتَ: ما قَام زيـدٌ،

---

(١) الكتاب ٣٠٥/٢ ب، ٢١٩/٤ هـ

(٢) الكتاب ٣٣/٢ ب، ٢٦٣/٣ هـ

(٣) الكتاب ٣٣٩/١ ب، و أنظر: ٣٣/٢ ب، ٢٤٠ ب، ٢٧٨ ب، والكتاب ٢٦١/٢ هـ

(٤) الكتاب ٢٨٩/٢ ب، ١٨٤/٤ هـ

(٥) الأشباه والنظائر في النحو ٥٦/١

(٦) الأشباه والنظائر في النحو ٥٦/١، الخصائص ٢٧٣/٢، و أنظر: كتاب النحت ٢٩

فقد أَغْنَتْ (ما) عن (أنفي) وهي جملة فعل وفاعل وإذا قلت: قامَ القومُ إلا زيداً، فقد نابت (إلا) عن (استثني) وإذا قلت: قامَ زيدٌ وعمرٌو، فقد نابت (الواو) عن (أعطف) .... و(مِنْ) في قولك: أكلتُ مِنَ الطعامِ، نابت عَنِ (الْبَعض) أي: أكلتُ من بعضِ الطعامِ، وكذا بقية ما لم نَسْمَعْهُ، فإذا كانت هذه الحروف نوائب عَمَّا هو أكثر منها من الجُملِ وغيرِها لم يَجُز مِن بعدِ ذلك أَنْ تُنْتَهَكَ ويُجْحَفَ بِها))[1].

وحكى السيوطي عن ابنِ يعيش تعليلاتٍ قريبةٍ من تعليلات ابن جنّي فذهب إلى أَنَّ ((حروفَ النداءِ نائبةٌ عن (أنادي) فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمُختصرٍ وهو إجحاف))[2].

ثم علَّلَ بعْدها ما ورد من حذف حرف النداء على أَنَّه يُحذف لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرينة الدّالّة على المحذوف كالتلفظ به)[3]، فهذا قدر كاف من الأمثلة للتدليل على وجود مانع الإجحاف في التوسع في الكلام العربي.

٢. الالتباس:

وهو محذورٌ في اللغة ومانع قوي من موانع التوسع في الكلام، لذا وضع النحاة له ما يزيله إذا خِيفَ، كالإعراب الذي وضع في الأسماء ليزيل اللَّبْس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة.

وقد جاء هذا المانع بمراتب متفاوتة من حيث القوة في كتاب سيبويه فمرة (عِلّة التباس) ومرة (خَوْف التباس) وأخرى (كراهية التباس)، فمن الأول قوله: ((وقالوا: (مَلُو) فلم يفتحوها؛ لأَنَّهم لم يُريدوا أَنْ يُخْرِجوا (فُعَل) مِنْ هذا الباب وأرادوا أَنْ تكونَ الأبنية الثلاثة (فَعَل) و(فَعِل) و(فُعَل) من هذا الباب، فلو فتحوا لالتبَس فخرج (فَعَل) من هذا الباب))[4].

وقد يقرن سيبويه الإعلال بالالتباس كما في قوله في باب: ((ما جاء على أَنَّ (فَعَلْتُ) منه مثل (بِعْتُ) وإنْ كان لَم يُستعمل في الكلام؛ لأَنَّهم لو فَعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس فلو قلت: (يَفْعِلُ) مِن (حَيَّ) ولم تحذف لقلت

---

(١) الخصائص ٢/٢٧٤، و أنظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٧

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٨

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٨

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣ ب

(يَحِيُّ) فرفعتَ ما لا يدخله الرفعُ في كلامهم فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف وإنْ حذفت فقلت: (يَحِي) أدركته علّة لا تَقَعُ في كلامهم فصار ملتبساً بغيره يعني: (يَعِي) و (يَقِي) ونحوه فلما كانت عِلّةٌ بعد عِلّة، كرهوا هذا الاعتماد على الحرف....))[1].

ومثلها علة كراهية التباس لفظ بلفظ أو معنى بمعنى كما في قوله:

((وسألتُهُ[2] عن قوله: (كما أنَّه لا يَعلمُ ذلك فتَجاوَزَ اللهُ عنه، و (هذا حَقٌّ كما أنَّكَ ههنا)، فَزَعَم أنَّ العامنة في: (أنَّ) (الكافُ)و (ما) لغوٌ إلّا أنَّ (ما) لا تُحذف منها كراهيةَ أنْ يَجيءَ لفظُها مثلَ لفظ: (كَأنَّ) كما ألزموا (النُّونَ) (لأفعلَنَّ) و(اللامَ) قولَهم: (إنْ كانَ لَيَفْعَلُ) كراهيةَ أنْ يَلتبِسَ اللفظانِ))[3].

أمّا آخر هذه العلل فهي علة خوف الالتباس وهي أخف من أختيها ويمكنَ عَدّها الثالثة من حيث قوة منعها في الكلام بعد علتي (الالتباس وكراهية الالتباس) وترددت علة (خوف الالتباس) في أكثر من موضع في كتاب سيبويه، ومن أمثلته التي صَرَّحَ فيها بهذه العلة قوله في جمع (فَاعِل): ((وأما ما كانَ أصلُه صفة فأُجري مجرى الأسماء فقد يَبْنونَهُ على (فُعْلَانٍ) كما يبنونها وذلك (راكِبٌ: ورُكْبَانٌ) و (صَاحِبٌ وصُحْبَانٌ) وقد كَسَّروه على (فِعالٍ) قالوا: (صِحَابٌ) حيث أجروه مجرى (فَعِيلٍ) نحو: (جَرِيبٍ: وجُرْبَانٍ) فأدخلوا (الفِعال) هاهنا كما أدخلوه ثَمَّةَ حين قالوا: (إفَالٌ) و (فِصَالٌ) وذلك نحو: (صحابٍ) ولا يكون فيه (فَواعِلُ) كما كان في (تَابَلٍ) و (خَاتَمٍ) و (حَاجِرٍ)؛ لأنَّ أصلَه صفة وله مؤنث فيَفْصلون بينهُما إلا في (فَوارِسَ) فإنَّهُم قالوا: (فَوارِسُ) كما قالوا: (حَواجِرُ)؛ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أنْ يكونَ إلّا لهم فلمّا لم يخافوا الالتباس قالوا: (فَواعِلُ) كما قالوا: (فُعْلانٌ) وكما قالوا: (حَوارِثُ)حيث كان اسماً خاصّاً كـ (زَيدٍ)))[4].

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٨ ب، و انظر: ١/٥٥، ٢٨٣ ب، و ٤/٣٩٨ هـ

(٢) أي الخليل .

(٣) الكتاب ١/٤٧٠ ب ، ٣ / ١٤٠ هـ

(٤) الكتاب ٢/١٩٨ ب، و انظر: ١٨٦، ٣٦٠، ٤١٥و ٣/٦١٤-٦١٥ هـ، و انظر: الشاهد وأصول النحو، مبحث العلة عند سيبويه ٣٥٦ وما بعدها

وعقد السيوطي في (الأشباه والنظائر) باباً سَمَّاهُ (اللَّبْس محذور) تكلم فيه عن محاذير الالتباس ثم ساق آراء النحاة المتقدمين فيه.

فمِمَّا نَقَلَهُ قول ابن فلاح في (المغني): ((وإنَّما امتنعَ حذفُ حرف النِّداء من المُستغاثِ به لئلا يلتبس لامُه بلامِ الابتداء، فإنَّها مفتوحة مثلها، ولا يكفي الإعراب فارقًا لوجود اللَّبس في المقصور والمبنيّ في حالة الوقف))[1]، ثم ذكر من مواطن الالتباس الأخر أنَّ العربَ ((لم يَجْمَعوا (حَيَّة) على (حَي) لئلا يلتبس بالحَيِّ الذي هو ضدّ المَيِّت بخلافِ سائر ما كان من هذا النوع كـ (بَقَرَة) و (نَعامَة) و(حَمَامَة) و (جَرادَة) فإنَّهم اسقَطوا في جَمْعهِ الهاء وكذا في مُذكَّرِه))[2].

ومن المسائل الصَّرفية التي حكاها السيوطي عن صاحب (البسيط) أنَّهُ قال: ((كان قياسُ اسم المفعول من الثلاثي نحو: (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) على (مَفْعَل) بأنْ يُقالَ: (مَضْرَب) و(مَقْتَل) ليكون جارياً على (يَضْرِب) و(يَقْتُل) إلاّ أنَّه عُدِلَ إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من (أفْعَلَ) نحو: (مُكْرَم) و(مُضْرَب) من (أكْرَمَ) و(أضْرَبَ) وخُصَّ الثلاثيُّ بالزيادة لقلةِ حروفه))[3].

وهكذا تعد علة (الإلتباس) من أهم موانع التوسع في الكلام.

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٣٣٩/١

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ٣٣٩/١، قال الكسائي: سمعت كل هذا النوع يطرح من نكره الهاء إلا في (حية) فإنهم يقولون: (حية) للمنكر والمؤنث، فيقولون: (رأيت حية على حية) فلا يطرحون الهاء من نكره.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٣٣٥-٣٣٦.

خامسا / مستويات التوسع:

إنَّ الذي تقرَّر عند النحاة ونصَّ عليه كثيرٌ منهم هو أنَّ التوسع أكثر من أنْ يُحاطَ به في كلام العرب[1]، فالعرب لهم مسالكُ وطرقٌ في التعبير عن أغراضهم، فيوجزون ويختصرون ويتوسعون في كلامهم كثيرًا، وذلك لحدَّة أذهانهم وجودةِ إفهامهم، يتنبهونَ للرمزة الدقيقة، وينتقلون للإشارة اللطيفة واللحظة الرقيقة، فلذلك ترى كلامهم مشحوناً من أنواع الإيجاز والاختصار والحذف والاقتصار)[2].

ولما كان ديدنَهم في الكلام على هذا، فالتوسع -إذاً- يشتمل على جميع مستويات اللغة وعامة ضروبها، وإنْ كان ليس بالضرورة أنْ يَشبعَ التوسع على حدٍّ واحدٍ في جميع اللغات.

ومن هذا ترى كثرة الاختلاف والتباين في التوجيهات الإعرابية وسَعَة التأويل للنصوص العربية الواردة في كلامِهم شعرًا ونثرًا، فضلاً عن النصوص القرآنية.

ومِن هُنا فقد أحتكمنا إلى خطّةِ البحث التي اختططناها وألزمنا أنفسَنا بالأخذ بمفرداتها ودراسة كل مستوًى على حِدة، وإنْ كانت نظرة القدماء ودراساتهم لهذه المستويات نظرةً شموليةً واحدةً دون تفريعٍ أو تشقيقٍ لها.

كما نرى ذلك اللون من الشمولية والعموم في كتاب سيبويه وكتب النحاة المتقدمين الأخر ولذا سندرسُ مباحثَ التوسع الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والعروضية كُلًّا على انفراد، تحقيقاً لرغبةٍ في النفسِ كامنة في استجلاء ما غَمُضَ وخَفِيَ مِن مواضع التوسع فيها أولاً، ورغبةً في إطلاع القارئ وتنبيه الغافل على أنَّ كتاب سيبويه ليس كتاباً في النحو والصرف حَسْب، كما يعتقد كثيرٌ مِنَ الباحثين وطلبة العلم وإنَّما (الكتاب) موسوعة لمعارف مختلفة بل يُعدُّ (أول موسوعة عربية تجمع المعارف اللغوية في شتى نواحيها)[3]، فهو المصنف الوحيد القديم الذي استوعب جميع مسائل النحو العربي وإليك مستويات التوسع:

---

(١) أنظر: الكتاب ١/١٠٩ ب، ١/٢١٤-٢١٥ هـ والأصول في النحو ٢/٢٦٥.

(٢) النحت وبيان حقيقته ٢٨.

(٣) المصطلح النحوي ٨٠.

١. المستوى الصوتي:

تناول علماؤنا القدماء كثيراً من الظواهر الصوتية وعالجوها تحت مفهوم السَّعة في التعبير والتوسع في الكلام، والتفسح في منظوم اللغة ومنثورها وسنتكلم في دراستنا للتوسع في المستويين الصوتي والصرفي على بعض مباحث سيبويه الصوتية.

٢.المستوى الصرفي:

اندرجَ تحت هذا المستوى بعض المسائل الصرفية المهمة كالترادف والمشترك اللفظي، والتضاد والاشتقاق.

وإن وجود مثل هذه الظواهر في لغتنا العربية أمر لا يمكن إنكاره أو البرهنة على عدم وجوده، نظراً لما تحمله هذه الظواهر من تحوّلات صرفية تُعدّ من أهم عوامل النمو اللغوي.

ولو أخذنا ظاهرة الاشتقاق أنموذجاً من نماذج الصيغة الصرفية فإننا نلحظُ أنَّ أهمية هذه الظاهرة لنمو وتطور اللغة لا تَرِدُ من حيث إنه أُخِذَ فرعٌ من أَصْلٍ أو خلق كلمة جديدة من جذر يتضمنُ فكرةً معينة[١]، لأننا لو اكتفينا بهذا لوجدنا أنفسَنَا أمامَ صِيَغٍ صرفيةٍ ثابتة لا تقبلُ التغيير في مُعظم أحوالِها، كالفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة وغيرها.

ولكنَّ أهميةَ الاشتقاق تتجلّى في أَنْ تتعدَّد مصادرُهُ وطرائقُهُ في الأخذ، واللغة الحَيَّة هي اللغة التي تتسم بقدرتها على الخلق والإبداع، أي خلق ألفاظ جديدة ومعانٍ مُبتكرة تتحقَّق من خلالها مواكبتها لتطور الحياة، والاشتقاق من أهم الأسباب التي تتحقق بها تلك القدرة وكلما توسَّعت طرائقُهُ كان ذلك مدعاةً إلى توسُّع اللغةِ وزيادة قُدرتِها على النمو.

ولما كانَ معظمُ الصيغ الصرفيةِ ثابتة لا تقبل التغيير وإن عدم التصرف مناف للتوسع[٢]، جاء الفعل الصوتي والصرفي صغيراً، ومباحثه في كتاب سيبويه محدودة لم يَصَرِّح بالتوسع فيها، ولكنَّها تُنْتَزَعُ بالفَهْمِ وطُولِ البحث.

---

(١) أنظر: الخصائص ٣/٢٤٢.

(٢) أنظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٦.

٣.المستوى النحوي:

ولعل أوسع ما يندرج تحت هذا المستوى هو التوسع في الظروف، فقد عقد السيوطي باباً مستقلاً في الأشباه والنظائر بعنوان (الاتساع) أفاض فيه بالكلام على الظرف، بناءً على أن الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها، وسنتناول بإيجاز بعض صور التحول في الظروف، وكيفية التوسع فيها على أننا سندرسها بشيء من التفصيل عند وصولنا إليها في الدراسة النحوية في كتاب سيبويه، فمن صور التحول في الظرف:

أ. وقوع المصدر ظرفاً:

كقولهم: (مَقْدَمَ الحَاجِّ) و(خُفُوقَ النَّجْمِ) و (خِلَافَةَ فُلانٍ) و (صَلَاةَ العَصْرِ)[١]، فقد تَوَسَّعوا في هذه المصادر فنصبوها على الظرف، فذكر السيوطي ((أنه يجوز التوسُّع في ظرف الزمان والمكان ... والمصدر المنتصب على الظرف، كمَقْدَم الحاجِّ وخُفُوقِ النَّجْمِ))[٢].

ومِنَ المصادِر الواقعة ظرفاً قولُهم: (صَكَّةَ عُمَيٍّ)[٣]، فَشَبَّهُوهَا بِمَا ذكرنا من الأمثلة، قالَ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ): ((إِعْلَم أَنَّ (صَكَّةَ) من قولِهم (جِئتُهُ صَكَّةَ عُمَيٍّ) مَصْدَرٌ واقعٌ موقعَ الظَّرف، مثل: مَقْدَمَ الحَاجِّ، وخُفُوقَ النَّجْمِ))[٤].

وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فذكر أَنَّ الأَصْلَ: لَقِيتُهُ وقتَ صَكَّةِ عُمَيٍّ، أي: وَقْتَ ضربته، فأجرى مجرى قَولِهم: (آتيكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، ومَقْدَمَ الحَاجِّ)[٥].

ب. نصب الظرف مفعولاً به:

كقولِهم: ((يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار))[٦]، فمن قال: ((يا سارقَ الليلةِ ...)) فعلى إضافة سارق إلى الليلة ونصب (أهل) على التوسع في الظرف، فَنُصِبَ نَصْبَ المفعول به.

---

(١) أنظر: الكتاب ١/١١٤ ب، ٣/٢٢٢ هـ.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٦، و أنظر: الأصول في النحو ١/٢٣١.

(٣) صكة عمي: أي نصف النهار.

(٤) البغداديات ٥٩١.

(٥) المستقصى في أمثال العرب ٢/٢٨٨.

(٦) الكتاب ١/٨٩ ب، ١/١٧٥-١٧٦ هـ.

قال ابن السراج وهو يورد شاهد سيبويه: ((يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ))، قال: ((فَجَرَّ الليلة وجعلها مفعولاً بها على السَّعة))[1].

وتابعَهُ على ذلك: أبو عليٍّ الفارسيّ في كتاب التعليقة إذ كان يرى أَنَّ سيبويه (أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السَّعة؛ لأَنَّ الظرفَ لا يُضاف إليها)[2].

فسيبويه يجعل الليلةَ مسروقةً على التوسع وهي تشبه -في اللفظ- المضافَ إلى اسم فاعله، لأَنَ (سَرَ قَ) فعلٌ مُتَعدٍّ.

٤. المستوى البلاغي:

عالجَ القدماء تحت هذا المستوى ظواهرَ متعددة من الحذف والاختصار والتقديم والتأخير والإضمار والاستغناء ومِمَّا يُمكن عَدُّه مِن مباحث البلاغة وتخصص البلاغيين وسنقف أولاً على ظاهرة الحذف، باعتبارها ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية وخصيصة من خصائص العربية الراقية:

ـ الحذف، وفيه:

ـ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

إنَّ مِن أشهر شواهد البلاغيين وأكثرها دوراناً على ألسنتهم مِمَّا يَضَعونَهُ تحت باب المجاز بالحذف قوله تعالى: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾[3]، فقد أشار أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) إلى أَنَّ في الآية مجازاً بالحذف قال: ومن مجاز ما حذف وفيه مضمر[4]، ﴿واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾ والتقدير: واسأل أهل القرية.

(ويرى كثير من القدماء حذف المضاف للاتساع كثيراً جداً في اللغة، فابن جنّي يذكر أَنَّ منه في القرآن ثلاثمائة موضع، وقيل إنَّ في القرآن منه زهاء ألف

---

(١) الأصول في النحو ١/١٩٦، و أنظر: خزانة الأدب ٣/١٠٨، والأشباه والنظائر في النحو ١/٣٥.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١/٧٣، و أنظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٠، والحجة في القراءات للفارسي ١/١٤.

(٣) يوسف ٨٢.

(٤) مجاز القرآن ١/٨.

موضع[1]، كما أورد صاحب إعراب القرآن كثيراً من الأمثلة قُدِّرَ فيها حذفُ المضاف[2]، أمَّا الشعر وسائر اللغة ففيها منه ما لا يُحصى[3].

ويعد هذا الضرب من الحذف من أوسع ضروب الحذف وأكثرها دوراناً في القرآن والشعر وفصيح الكلام، وهذه الكثرة هي التي دفعت ابن جني إلى القول بأنه: (في عَدَدِ الرَّملِ سَعةً)[4].

٥.المستوى العروضي:

لما كان العرب أهل فصاحة وبلاغة وبيان تَمَلَّكُوا اللغةَ، فأخذوا بناصيتِها، فامتازوا عن غيرهم وعلا كعبُهم على مَن سِواهُم، لقوَّةِ تَصَرُّفِهِم في فنون الكلام وبراعتِهم في التعبير، وتوسعهم في شعاب القول، لما يمتلكونَ مِن قوة في البيان ودَرابة في اللسان.

أقول: لما كانوا كذلك كان اهتمامُهُم (بالإعراب) اهتماماً لا يُضاهِيهِ اهتمامٌ، وكانوا أشدَّ ما يخشَوْنَه؛ اللَّحن وليس أدلّ على ذلك مِن قول أحدِهم لعبد الملك بن مروان: أَسرَعَ إليكَ الشيبُ، فقال: شَيَّبَني ارتقاءُ المنابرِ ومَخَافَةُ اللَّحْنِ[5].

وما صار سيبويه إلى ما صار إليه –إماماً في العربية– إلا بكلام لَحَّنَهُ فيه أحدُ شيوخِهِ، عندما كان يتلمذُ عليهِ فآلى على نفسه أَنْ يطلب علماً لا يُلَحِّنُهُ فيهِ أَحَدٌ[6].

وقد أجمع علماء الأمة على أَنَّ المجتهَدَ لو جَمَعَ جَمِيعَ العُلوم لم يَبْلُغ رتبةَ الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه[7].

ولهذا كانوا يُهْتَمون بدراسة النَّحو، والحضِّ على طلبة وتحصيلِهِ لأنَّه العِلْمُ الذي يَصونُ ألسِنَتَهم مِنَ الزَّلَل وبه قال قائلُهُم [من الكامل]:

النَّحْوُ يَبْسِطُ مِن لِسَانِ الأَلْكَنِ ... وَالْمَرْءُ تُكْرِمُهُ إذا لَمْ يَلْحَنِ[8]

وإذَا طَلَبْتَ مِنَ العُلُومِ أَجَلَّهَا ... فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ

(١) الخصائص ٢/٤٥٢.
(٢) إعراب القرآن ١/٤١-٩٤.
(٣) الخصائص ٢/٤٥٢، وظاهرة الحذف ٢٠٨.
(٤) المحتسب ١/١٨٨.
(٥) من تاريخ النحو ١١.
(٦) أنظر: العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، بوهان فك ٧٣
(٧) لمع الأدلة في أصول النحو ٩٥
(٨) البيتان لإسحاق بن خلف في زهر الآداب ٣/١٣٨، وفوات الوفيات ١/١٦٤، ونسب إلى أبي سعيد البصري في صبح الأعشى ١/١٦٩، ولإبراهيم بن خلف المهراني في المستطرف ١/٥٠، وهما بلا نسبة في عيون =

ومِمَّا تَقَرَّرَ لدى اللغويينَ والنُّحاة أَنَّ العربَ الفُصحاء كانوا يُعْنَوْنَ بـــالإعراب والإبانة أكثر مما يَعْنَوْنَ بالوزن والقافية، ومن هنا كَثُرت عيوبُ الوزن والقافية فـــي الشعر العربي مِن مثل: الزِّحاف، والإقواء والإيطاء وتوسَّع الشعراءُ فـــي ارتكـــابِ الضرائر والزِّحافات القبيحة.

فمِمَّا حافظوا به على سلامة الإعراب ولم يُبالوا بِكَسْرِ البيت قول قَطَرِيّ بـــن الفُجَاءَة [من الطويل]:

وَضَارِبَةٍ خَدَّاً كريماً على فَتًى ... أَغَـرَّ نَجيبِ الأُمَّهَـاتِ كريم[1]

فقد أنشدوا البيت (أَغَرَّ) ممنوعًا من الصرف، ولو صَرَفَهُ فقال: (أَغَرٍّ) لكـــان أَصَحّ في الوزْنِ العَروضي؛ لأَنَّ وزنَهُ حينئذٍ يكونُ في العَروض (أَغَرِرْنْ ـفَعُولُـــنْ) فيكون الوزن تامّاً، أَمّا إذا قال(أَغَرَّ) ولم يَصْرِفْـــهُ،بَخَلَـــهُ زحـــافٌ يُسَـــمَّى زحـــافُ القَبْض[2]، فتصير به تفعيلة (فَعُوْلُنْ): فَعُوْلُ أي: أَغَرْرَ ـفَعُوْلُ.

وإلى هذا[3] ذَهَبَ المازنيُّ (ت ٢٤٩هـــ) فذكر أَنَّ الوجْهَ أَلاّ يُصرف، لأَنَّ حَمْلَـــهُ على الزِّحافِ أَقْيس مِن صَرْفِ مَا لا يَنْصَرِف، وأشار إلى أَنَّ هذا مذهـــبُ الجُفَـــاةِ الفُصَحاء من العرب[4].

والعربُ الفصحاء مع حرصهم الشديد -كما أسلفنا- على سلامة اللغة وعـــدم الزيغ في الإعراب لهم شواهد جـــاروا فيـــها علـــى الإعـــراب وتوسَّعوا في ارتكابِ الزحافات توسعًا كبيرًا، و ((إنَّكَ لا تكاد تجدُ في القصيـــدةِ -وإن طالت- من الأبيات السالمة من الزحاف إلا البيت الشاذ))[5].

= الأخبار ١٥٧/١، والعقد الفريد ٤٨٠/٢، والحلل في إصلاح الخلل ٣١٥، تـــاريخ بغـــداد ١٣/٤، بهجـــة المجالس ٦/١، والبيت الثاني في كتاب التفصح١٣.

(١) أنظر: البيت في المنصف: ٧٧/٢.

(٢) وهو حذف الخامس الساكن من الجزء، والتي تصير فيه تفعيلة (فعولن) في الطويل (فعول). أنظر: شـــرح تحفة الخليل ٤٥، ومعجم مصطلحات العروض والقوافي ١٩١، والعروض الواضح ٤٨، ومشكلة الدوائـــر الخليلية (بحث)ع ١١٢/٤، ١٩٦٧.

(٣) أي ترك الصرف.

(٤) أنظر: المنصف ٧٧/٢.

(٥) المنصف ٧٨/٢.

فكان مِمَّا رُوى فيه البيت على الزِّحاف كذلك قول رؤبة [من الرجز]:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ[1]

فأثبتَ الألفَ في (تَرَضَّاها) في موضع الجزم، ولو قال: (ولا تَرَضَّها) لم ينكسر الشعر؛ لأنَّه كانَ يَصيرُ موضع (مُسْتَفْعِلُنْ: مَفَاعِلُنْ)، وهو جائز، ولكنَّه كَرِهَ الزحاف.

وقد رُوِيَ البيت: (ولا تَرَضَّهَا) على الزِّحاف، فقال عَنْهُ المازنيُّ: إنَّ هذا خلاف مذهب الجُفاة مِنَ العرب، ونَصَّ على أنَّ مذْهَبَهم أقوى عندي مِن هذا؛ لأنَّ زحافَ البيت أسهلُ من احتمال ما لا يجوز مثله إلا في شعر[2].

ويظهر مِمَّا تقدَّم أنَّ التَّوسُّع في الزِّحاف فاشٍ كثيرًا في اللغة، وإلى شُهْرَتِهِ وكَثْرَتِهِ وفُشُوِّه أشارَ صَاحِبُ المُنْصِف بقوله: ((وهذا أَشْهَرُ مِن أنْ أحْتَاجَ إلى أنْ أُورِدَ مِنْهُ شيئًا لِكثرتِهِ، وفُشُوِّه واشْتِهَارِهِ في أَشْعارِهم))[3].

هذا فيما يتعلق بالزِّحاف.

أمَّا التوسع في القوافي فكثير أيضًا ولكنَّنا سنؤخِّرُ الكلامَ عليه فنتعرضُ بإيجازٍ لبعضِ مَباحِثِهِ عند وقوفنا على كتب الضرائر والقوافي ثم نُفَصِّلُ الكلامَ فيه بدراستنا لمباحث التوسع في الدراسة العروضية.

---

(١) الخصائص ٣٠٧/١، المنصف ٧٨/٢، ١١٥، سر صناعة الإعراب ٧٨/١، شرح المفصل ١٠٦/١٠، شروح شواهد الشافية ٤٠٩، خزانة الادب ٣٥٩/٨.

(٢) انظر: المنصف ٧٨/٢، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ٩٢، والضرورة الشعرية ١٤١-١٤٢.

(٣) المنصف ٧٨/٢.

سادسا / التوسع في كتب أصول النحو:

ليس من وكد البحث أن أدرس (التوسع) بتوسع في كتب الأصول، ولكنّي سأشير إلى ذلك إشارة، أُنبّه فيها على بعض مباحثه وإشارات العلماء له ليتبين القارئ معالم هذه الظاهرة الفاشية، وإن كان تلميح العلماء بها أكثر من تصريحهم، وحسبي أنْ أفتح الطريق أمام القارئ والدارس بشذرات منه:

١.الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ):

لَعلَّ ابن السراج من النُّحاة القليلين الذين عَقَدوا في كُتُبهم باباً للتوسع إذ عقد في كتاب (الأصول) باباً بعنوان ((الاتساع)) ذهب فيه إلى أَنَّ ((الاتساعَ ضربٌ من الحذف))[١] فتكلم فيه على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وعلى حذف المضاف إليه، فجاء بشواهد سيبويه من أمثال: ﴿واسأل القرية﴾[٢] وقول العرب: (ينو فُلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ) ثم أشار إلى اتّساعهم في الظروف نحو: (صِيدَ عَليهِ يومَانِ) وأشار إلى شواهد المجاز العقلي دون أَنْ يذكر أَنَّها من المجاز، نحو قولهم: (نَهارُكَ صَائِمٌ) و(لَيلُكَ قَائِمٌ) ثم ختم كلامَه بقوله: ((وهذا الاتّساع أكثر في كلامِهم مِن أَنْ يُحاطَ به))[٣].

يزاد عليه أَنَّ مباحث التوسع في كتاب الأصول مبثوثة في صفحاته[٤] . . وبإمكان القارئ الرجوع إلى مواضعها ثَمَّةَ.

٢. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ):

يُعدّ ابن جني أَوّل من أقامَ أصول النَّحو على غرار أصول الفقه[٥] وإنْ لم يقتصر في كلامه على الأصول، وإنما تَوسَّع فذهب إلى أبعد من ذلك، وذلك في كتابه (الخصائص).

---

(١) الأصول في النحو ٢/٢٦٥.

(٢) يوسف، ٨٢.

(٣) الأصول في النحو ٢/٢٦٦.

(٤) أنظر: مواطن التوسع في كتاب الأصول لابن السراج، في الأجزاء والصفحات الاتية: ١/٨٩، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، و أنظر: ٢/١٧٨، ٢٤٠.

(٥) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ٤١.

والذي يقرأ كتاب (الخصائص) يرى بوضوح شمولية النظرة وسعة الفهم لهذا المفهوم –أعني مفهوم التوسع– فقد عالجه ابن جني في مواطن كثيرة[1] من كتابه وحسبي أن أشير هنا إلى موضعين اثنين:

أولهما: ما ذكره تحت ((باب في الاستحسان))[2]، ذهب فيه إلى أنَّ في هذا الباب ((ضربًا من الاتِّساع والتَّصرُّف))[3]، فذكر: ((ما يخرج تنبيهًا على أصل بابه، نحو: اسْتَحْوَذَ) وهذا شَرابٌ مَبْوَلَة، وهو مَطْيَبَةٌ للنَّفْسِ.

وقد أشار ابن جنّي إلى أنَّ مثل هذا النظائر كثيرة، غيرَ أنَّ ذلك يَخرُجُ ليُعْلَمَ به أنَّ أصل (اسْتَقَامَ) (اسْتَقْوَمَ)[4] وأصل: (مَقَامَة):(مَقْوَمَة) ولا يُقاسُ هذا ولا ما قبله؛ لأنَّهُ لم تستحكم عِلّته، وإنَّما خَرَجَ تَنْبيهًا وتَصَرُّفًا واتساعًا))[5].

---

(١) أنظر: على سبيل المثال لا الحصر ١/٢٢،٢٣،٦٤،١٣٣،٢٥٦،٣١٦،٢٩٠،٣٢٨،٤٣٢،٣٣٤،٣٥٨، و أنظر: ٢/٣٦٢،٣٨٦،١٦٣،١٧٧،٢٠٤، و أنظر: ٣/٤٦،٥٩،١٨٩،٢٢٣،٣٠٣،٣١٠.

(٢) الاستحسان: من مصطلحات أصول الفقه، وهو أحد الأدلة عند الحنفية، وذهبوا إلى أنَّ المقصود منه: (العدول عن قياس جَلِيّ إلى قياس خَفِيّ أو استثناء مسألة جزئية من أصل كلّي، لدليل تطمئنُّ إليه نفس المجتهد يقتضي هذا الاستثناء أو ذلك العدول)، الوجيز في أصول الفقه ١٩٣، و أنظر: الخصائص ١٣٣.

(٣) الخصائص ١/١٣٣.

(٤) إنَّ المصدر إذا كان على وزن ((إفعَال)) او ((اسْتِفْعَال)) وكان معتل العين فإنَّ ألِفَهُ تُحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المُبدلة من عين المصدر؛ وذلك نحو: ((إقَامَة)) و ((اسْتِقَامَة)) وأصله: ((إقْوَام)) و ((اسْتِقْوام)) فنُقلت حركةُ العين الى الفاء، وقُلبت الواو ألِفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألِفان، فَحُذِفت الثانية منهما ثم عُوِّض منها تاء التأنيث ، فصار : ((إقَامَة))و ((اسْتِقَامَة)) .

ويجوز أنْ تُحذف هذه التاء كما في قولهم : أجابَ إجاباً ، ومنه قوله تعالى:﴿وَإِقَامَ الصَّلاةِ﴾ الأنبياء ٧٣.

فما يجري على المصدر يجري على الفعل كذلك، فالأصل في: ((أقَامَ وَاسْتَقَامَ)) : ((أقْوَمَ وَاسْتَقْوَمَ)) ثم نُقلت حركةُ العين وهي الفتحة الى الحرف الصحيح الساكن قبلها وتحركت الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الأن فقلبت الواو ألفاً.

وشذَّ عن هذه القاعدة بعضُ ألفاظٍ سُمعت واسْتُعمِلت بلا إعلالٍ من مثل : (اسْتَحْوَذَ ، واسْتَفْوَقَ، واسْتَصْوَبَ...)) فقد صَحَّت العين في كل هذه الأمثلة عن طريق الشذوذ؛ لأنَّ موجب الإعلال في كل منها موجود ، وإنَّما سُمِعت للصِّحَّة من العرب خروجًا على قاعدة الإعلال ، وبقصد التنبيه على الأصل، وإنَّما يركب الجفاة الفصحاء من الأعراب هذا المركب ويعدلون الى تصحيح مثل هذه الصيغ ، توسعًا منهم وبراعةً في التصرُّف وقوةً في سبر أغوار التعبير.

أنظر: شرح ابن عقيل ٢/٥٧٤، والمبدع في التصريف ١٨٢-١٨٣، الممتع في التصريف ٤٨٢، والضرائر ١٣، في أصول النحو ٦٢، ودراسات صرفية ١١٣، والصرف لحاتم الضامن١٩٤.

(٥) الخصائص ١/١٤٤.

والموضع الآخر: ما ذكره تحت ((باب في فَرْق بين الحقيقة والمجاز))[1]، ذكر فيه عدة مواضع يشير فيها صراحة إلى التوسع وضروبه في الكلام العربي، فمنها ما ذكره عن قول الشاعر[2]: [من الوافر]

تَغَلْغَلَ حُبُّ عَنْمَةَ فِي فُؤادِي فَبادِيهِ مَعَ الخافِي يَسِيرُ

قال: (وذلك أنَّهُ لمَّا وصف الحُبَّ بالتَّغلْغُل فقد اتَّسع فيه)[3].

ويجدر بنا أنْ نُشيرَ إلى كَثْرة مباحث التوسع في كتاب الخصائص بل يمكننا القول أنَّ هذا الكتاب مِن أوسع كتب الأصول بحثاً في مسائله، ومن أكثرها وروداً فيه، وحسبنا من ذلك أنَّ رسالة[4] جامعية كُتِبت في الاتِّساع عند ابن جني علاوة على البحوث[5] الصغيرة المنشورة.

٣. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ):

إنَّ رسالتي الإغراب في جَدَل الإعراب ولُمَع الأدِلَّة من الرسائل المهمة في أصول النحو، فقد اعتمد عليها كثير من العلماء فأكثروا النقل عنها والاعتماد عليها، وكان منهم صاحب (الاقتراح) الذي أعتمد – في نقل النصوص– على الرسالتين أعتماداً كبيراً.

إنَّ الرسالتين مجموعتانِ في كتاب واحد، مطبوعتان ومحقَّقتان[6] تحقيقاً علمياً جيداً، كانت الأولى رسالة الإغراب والثانية لُمَع الأدِلَّة في أصول النحو.

---

(١) الخصائص ٢/٤٤٢.

(٢) عبيد الله بن عتبة بن مسعود.

(٣) الخصائص ٢/٤٤٤.

(٤) رسالة دكتوراه بعنوان ((الاتساع في اللغة عند ابن جني)) للباحث حسن سليمان حسين، كلية الآداب –جامعة الموصل، ١٩٩٥.

(٥) بحث بعنوان ((أثر المجاز في اتساع العربية عند ابن جني)) للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، مجلة التربية والعلم، كلية التربية –جامعة الموصل، ع١١/نيسان/١٩٩١م.

(٦) قام بتحقيق الرسالتين الأستاذ سعيد الأفغاني.

لم يصرح الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بلفظ التوسع في رسالتيه، ولكنّنا لاحظنا بعض مباحثه التي يمكن حملها على التوسع نحو قول الشاعر[١]: [من الهزج]

وَمِمَّن وَلَـدوا عَـــامِـــ ـرُ ذو الطَّولِ وذُو العرضِ

فالشاهد في البيت منع (عامر) من الصرف، مع أنَّه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف بل لا بُدَّ من علّةٍ أخرى ليكون اجتماعهما سببًا في منع الاسم من الصرف.

وقد أشار الأنباري إلى الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة.

فالكوفيون يجيزون منع المنصرف من الصرف للضرورة، والبصريون يأبَونَهُ.

فالبصريون يقولون: ((إنَّما لم يصْرِفه؛ لأنَّه ذهب به إلى القبيلة، والحَمْل على المعنى كثير في كلامهم))[٢]، كما يُعد ضربًا من ضروب التَّوسع في التعبير والتفسُّح في الكلام العربي.

٤. الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ):

يُعدّ كتاب (الاقتراح) من الكتب المهمة التي اعتمد عليها العلماء فأكثروا النَّقلَ عنها، وذلك لمكانة مؤلفه العلمية وموسوعيته وإحاطته بعلومٍ كثيرة والكتاب وإنْ قال عنه مؤلّفُهُ أنَّه: ((كتابٌ غريبُ الوضع، عَجيبُ الصنْع، لطيفُ المعنى، طريفُ المَبْنى، لم تَسْمَح قريحةٌ بمثاله، ولم يَنْسج ناسجٌ على منواله، في علم لم أُسْبَق إلى ترتيبه ولم أتقدَّم إلى تهذيبه وهو (أصول النحو)))[٣].

أقول على الرَّغم من دعواه بأنَّه كِتاب بِكْر، إلّا أنَّ الذي يقرأ كتابه يجدُهُ مليئاً بالنقول من كتب النحاة السابقين عليه كالخصائص، ولُمع الأدلة والإغراب في جدل الإعراب.

---

(١) ذو الإصبع العدواني، الحارث بن محرث بن حرثان، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف والإغراب في جدل الإعراب في أصول النحو ٤٩، وشرح ابن عقيل ٢/٣٤٠، معجم شواهد العربية

(٢) الإغراب في جدل الإعراب في أصول النحو ٤٩. وانظرها قد نُسبت إلى الخليل في ٥ ـ ١

(٣) الاقتراح ٢١.

وقد صَرَّحَ هو نفسه بذلك قال: ((واعلم أنّي قد استمددتُ في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جنّي))[1]، ولكنَّ السيوطي توسَّع فيما ذكرهُ ابنُ جنّي وأبو البركات الأنباري وأضاف ما فاتهُما أنْ يُلاحِظاه، فأصبح ذلك العلم على يديه تاماً ناضجاً[2].

ونحن إذ نعرض لمضمون الكتاب وصورته فلا نريد أنْ نُطيلَ الوقوف عليه حتى لا نبتعد عن أهداف البحث المرسومة، لذا سأعرض بإيجاز لبعض مواطن التوسع في كتاب الاقتراح -وإنْ كانت قليلة- إذا ما قِيست بما هو في كتاب (الخصائص).

عقد السيوطي في كتابه باباً سَمَّاه (من أنواع الاستدلال: الاستحسان) نَقَلَ فيه كلام ابن جنّي الذي نصَّ فيه على أنَّ دلالة الاستحسان ضعيفة غير مستحكِمةٍ إلاّ أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتّصرف، وساق أمثلة ابن جني نفسها إذ قال: ((ومن الاستحسان ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه، نحو: (اسْتَحْوَذَ) وأَطْوَلْتِ[3] الصُّدود ومَطْيَبَة للنَّفْس))[4].

كذلك نقل كلام الأنباري في اختلاف العلماء في الأخذ بالاستحسان[5].

ولما كان العرب يتوسَّعون في اللغة ويتصرَّفون فيها وَيقيسون على كلام العرب ما هو من كلامهم، لمرونة اللغة وسعتها، قالوا في العَجّاج ورُؤبَة أنَّهما قاسا اللغة، وتصرَّفا فيها، وأقدَما على ما لم يأتِ به من قبلهما[6].

ومما جاء في (الاقتراح) دالاً على سَعة التصرّف في الكلام ما حكاهُ السيوطيّ في باب (تداخل اللغات) نقلاً عن كتاب الخصائص قوله: ((إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً، كقوله[7] [من البسيط]:

وأَشْرَبُ المَاءَ مَا بِيْ نَحْوَهُ عَطَشٌ ... إلاّ لأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وادِيهَا

---

(١) الاقتراح ٢٢.

(٢) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ٤١.

(٣) إشارة إلى قول الشاعر [من الطويل]:

صَدَدْتَ فأَطْوَلْتَ الصدودَ وقَلَّما ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ

وقد نسب هذا البيت في (الكتاب) ١٢/١ إلى عمر بن أبي ربيعة، ونسبه الأعلم إلى المرار الفقعسي.

(٤) الاقتراح ١٨٠-١٨١، و أنظر: الخصائص ١٤٣/١-١٤٤.

(٥) أنظر: الاقتراح ١٨٢.

(٦) أنظر: الاقتراح ١٠٩، الخصائص ٣٧١/١.

(٧) البيت مروي عن قطرب، وقد استشهد به ابن جني مرتين في (الخصائص) الأولى في ٣٧١/١، والثانية في ١٨/٢، والشاهد فيه: إشباع (نحو هو)، وإسكان (عُيونَهْ)، و أنظر: البيت في الاقتراح ٦٧.

فقال: (نحو هو) بالإشباع، و (عُيُونَهْ) بالإسكان فينبغي أَنْ يُتأمل حالُ كلامِه لأَنَّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسَعة تصرُّف أقوالها))[1]، وهذا يكون إذا تساوت اللفظتان في الاستعمال وكانت كَثْرَتُهُمَا واحدة[2].

والذي تَبيَّن من دراستنا لكتاب (الاقتراح) أَنَّ السيوطي ،قليلاً ما يُصرِّح بلفظ التوسع أو السَّعة أو ما اشْتُق منهما، إلا فيما نقله عن ابن جنّي الذي كان يُكثر من ذكر الاتساع ومشتقاته، ولكنَّ الذي يَتأمَّل نصوص الاقتراح لا يَعدِم فَهْمَ بعض[3] نصوص الكتاب التي يُمكن حَمْلُها على التوسع والتجوّز.

٥. إِرْتِقَاءُ السِّيادةِ في عِلْمِ أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري(ت ١٠٩٦هـ):

يُعدُّ هذا الكتاب من مؤلفات المتأخرين ممن ألفوا في أصول النحو، بل لَعلَّه آخر كتاب أُلِّف في هذا الميدان.

والذي يقرأ كُتبَ أصول النحو يرى أَنَّ مادة الأصوليِّين تكاد تكون واحدة لأَنَّها قواعد وأصول ثابتة عندهم، فليس هناك كبير اختلاف في عرض الأصول والفروع، فنحن نرى جميع كتب الأصول تتحدث عن السماع فتعقد له باباً، والقياس وفروعه في باب آخر، وتراهم يُجْمعون في الكلام على الاستحسان، والإجماع، والاستصحاب وغيرها من مباحث الأصوليين المشتركة.

وعلى الرغم من أَنَّ الشيخ الجزائري لم يُصَرِّح بلفظ الاتساع إلا نادراً، إلا أَنَّ (التوسع) يمكن فهمة من خلال النصوص الواردة في كتابه، والتي هي عين النصوص التي في (الخصائص) و(لمع الأدلة) و(الإغراب في جدل الإعراب) و(الاقتراح)، فلستُ أرى في إعادتها نفعاً ولا جَدْوى، وحَسْبي أَنْ أشيرَ إلى موضع التَّصريح[4]، وأُحيلَ على مواضع التلميح[5].

---

(١) الاقتراح ٦٧.

(٢) الاقتراح ٦٧. و انظر: الخصائص ٣٧٣/١.

(٣) أنظر: على سبيل المثل مباحث الإيماء ١٣٨،١٣٩، و(في القياس) ٩٤-٩٨،٩٥، و(في المقيس) ١٠٨-١٠٩، و(في القولين لعالم واحد) ١٩٦،من كتاب الاقتراح.

(٤) صرح الجزائري بلفظ (الاتساع) عند كلامه على (الاستحسان) فقال: ((ودلالته ضعيفة غير مستحكمة ال فيه ضرب من الاتساع))، الارتقاء ١٠١، والنص في (الخصائص) ((وجماعه -أي الاستحسان- أنَّ علته ضعيفه غير مستحكمة؛ إلا أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرُّف))، الخصائص ١٣٣/١، ومثله في كتاب (الاقتراح) ١٨٠، إذ نقل السيوطي نص ابن جني في الخصائص.

(٥) أنظر: ما ألمح إليه الجزائري في ص ٥٦-٥٧-٥٩-٦٢-٦٣-٦٧-١٠٥-١١٦.

سابعا / التوسع في كتب الضرائر:

١. ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ):

إنَّ المُتَتبّع والدارس لكتب الضرائر الشعرية يرى أنَّ هناك خلطاً بين الاضطرار والاختيار، إذ حَمَل مؤلّفو الضرائر كثيراً من مباحث التوسع على الضرورة، حتى أمسى الاختلاف فيما بينهم فيما ينظرون إليه من النصوص الواردة في شعرنا العربي القديم اختلافاً تشهدُ به كتبُهم ومصنفاتُهم.

والكتاب الأول الذي سأمر به سريعاً ولن أطيلَ الوقوف عليه؛ ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي الذي يُعدّ (وَصْلَةً) من عملِ أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه)[١].

عَقَدَ السيرافيّ في كتابه باباً سمّاه (باب التقديم والتأخير)[٢]، ذَكَرَ فيه: ((أنَّ الشاعِرَ رُبَّما يُضْطَرُّ حتى يَضَعَ الكلامَ في غَيْرِ مَوضعِهِ الذي يَنبغي أنْ يُوْضَعَ فِيهِ، ويُزِيلُهُ عن قَصْدِهِ الذي لا يَحْسُنُ في الكلامِ غَيْرُه))[٣].

وكانَ ممّا ساقَهُ شاهداً على الاضطرار قول الأخطل [من البسيط]:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

أَرادَ: بَلَغَتْ نَجْرَانَ سَوْءَاتُهُمْ أَوْ هَجَرُ، وذلكَ وَجْهُ الكَلامِ؛ لأَنَّ السَّوْءَاتِ تَنْتَقِلُ مِن مَكانٍ فَتَبْلُغُ مكاناً آخَرَ، وَالْبُلْدَانُ لَا يَنْتَقِلْنَ وإنَّمَا يُبْلَغْنَ ولا يَبْلُغْنَ[٤].

وبهذا التأويل قالَ أكثرُ العُلماءِ منهم أبو عُبيدة الذي كان يَرى أنَّ (هذا البيت مقلوب وليسَ بِمنصوب)[٥]، وقال ابنُ السَّراج:

((فَجَعَلَ (هَجَر) في اللفظ هي التي تَبلغُ السوآتِ، لأَنَّ هذا لا يشكلُ ولا يحيلُ))[٦].

وقال ابن قتيبة: ((وكانَ الوجهُ أنْ يقولَ: سَوآتُهُم -بالرفع- نَجْرانَ وهَجَر، فَقَلَب؛ لأَنَّ ما بَلَغْتَه فقد بَلَغَكَ، قال تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾[٧]، أي: بَلَغْتُهُ))[٨].

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٥.

(٢) أنظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٠٩.

(٣) ما يحتمل من الشعر للضرورة ٢٠٩.

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٠.

(٥) مجاز القرآن ٣٩/٢.

(٦) الأصول في النحو ٤٦٥/٣.

(٧) آل عمران، ٤٠.

(٨) تأويل مشكل القرآن ١٩٥.

والذي نَصَّ على أَنَّ في هذا البيت توسعاً، أبو العباس المَبَرِّد فقد أشار إلى أَنَّـهُ ((جَعَل الفعلَ لِلبَلْدَتَين على السَّعة))[1].

والذي يبدو أَنَّ السيرافي لما تَنَبَّه على أَنَّه أدخلَ في مباحث التقديم والتأخير ما ليس منها، وَضَعَ تَساؤلاً قال فيه((ولو قَالَ قائلٌ: إنَّ التقديمَ والتأخيرَ فيمَا ذكرنَاهُ ليسَ مِنَ الضَّرورة، لم يَكُنْ عندي بَعيداً، لأَنَّها أَشْياءُ قد فُهِمَت معانيها، ولَيْسَتْ بأَبْعَدَ من قولِهِمْ:أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ فِي رَأسِي والْخَاتَمَ في إِصْبَعِي،كما قالَ الشاعِرُ[2][من الطويل]:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

وإِنَّمَا يُدْخِلُ الرَّأْسَ فِي القَلَنْسُوَة والإِصْبَعَ فِي الْخَاتَم، وَرَأْسَ الثَّورِ في الظِّلِّ))[3]، ولكِنَّه تَوَسَّعَ فَقَلَبَ.

فسيبويه حمل الأمثلة السابقة والبيت على التوسع في الكلام إذ قال((وأَمَّا قولُـهُ (أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ) فهذا جَرَى على سَعَة الكلام، والجَيِّد: (أُدخِلَ فَاهُ الحَجَرُ)، كما قال: (أَدْخلتُ في رَأسِي القَلَنْسُوَةَ) والجَيِّد (أَدْخلتُ في القَلَنْسُوة رأسي))[4]ثم ذكر البيت.

فهذا الأسلوب من الأساليب العربية في التعبير قد جرى على التوسع والقلب عند سيبويه، والقلب كثير في شعر العرب[5]، كما قال القاضي الجرجاني (ت٣٦٦هـ) . والقول بأنه كثير في شعر العرب دليل على سلامته وصحَّتِهِ وحُسْنِه، لأَنَّ الشُّعراء يتوخَّون في شعرِهم الحُسْن والإجادة، ولو كان يَحْمِلُهُ على الضرورة الشعرية لَعبَّر عن ذلك.

---

(١) الكامل في اللغة والادب ١/٣٧٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/٩٢ ب، ١/٢٤٠ مل، وخزانة الأدب ٤/٢٣٥.

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١.

(٤) الكتاب ١/٩٣ ب.

(٥) أنظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٦٩.

٢ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ):

إنَّ أوَّلَ ما يُطالعنا به القَزَّاز في كتابه مصطلح (الاتِّساع) إذ ذكره في أوَّل كلامه الذي اسْتَهَلَّهُ بقوله: (هذا كتابٌ أذكر فيه إنْ شاء الله ما يجوز للشاعر عند الضرورة، مِنَ الزيادة والنقصان، والاتِّساع في سائر المعاني، من التقديم والتأخير، والقلب والإبدال)[1].

وبدأ القزاز يذكر مواضع التوسع ويشير إليها فيُصَرِّحُ تارة ويُلَمِّح أخرى فكان مِمَّا صَرَّحَ به بلفظ (الاتِّساع) والسَّعة وما اشْتُقَّ منها مواضع متعددة منها ما ذكره في تذكير المؤنَّث قال: (ولكنَّ العَرَبَ تَتَّسِعُ فتُذَكِّرُ المؤنَّث لمعنًى تَخْرِجُه لَهُ، يَؤُول به إلى التذكير كما قال أمرؤ القيس[2] [من المتقارب]:

بَرَهْرَهَةٌ رَخْصَةٌ رُؤْدَةٌ ... كَخُرْعُوبَةِ البَانَةِ المُنْفَطِرْ

فَذَكَّر (الخُرْعُوبة) و (البَانَة)؛ لأنَّه يُريد الغُصْنَ أو نَحْوَه من المُذَكَّر)[3].

ومِنَ المَواضع الأُخَر التي حَمَلَها على السَّعة قول الشاعر[4] [من المتقارب]:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّْ

قال: (فأَضْمَرَ الهاءَ على قول مَن يَجْعله مفعولاً على السَّعة، فكأنَّه قال: فَيَومٌ نُساؤُه ويوم نُسَرُّه، ومَن جَعَلَهُ ظرفاً أراد: فَيَومٌ نُساءُ فيهِ، وَيَوْمٌ نُسَرُّ فِيهِ)[5]، ومِنْهُ مَا ذَكَرَه على كَوْنِ اللَّفْظِ واحداً أو المعنى جمعاً هو قول الشاعر[6]: [من الطويل]:

بِها جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظامُهَا ... فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٩.

(٢) أمرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو، وقيل اسمه حُنْدج، وامرؤ القيس لقب له (ذو القروح)لبيت قاله، ويقال له (الضِّلِّيل)، ترجمته في خزانة الادب ١/٣٢٩-٣٣٠.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠١-١٠٢.

(٤) النمر بن تولب، صحابي من المخضرمين، وفد على النبيﷺ مسلماً وهو كبير، شاعر جواد، واسع العطاء، سَمَّاه أبو عمرو بن العلاء (الكيِّس)، لنظر: خزانة الادب ١/٣٢١.

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٦.

(٦) علقمة بن عبدة الفحل. والبيت من شواهد لكتاب سيبويه ١/١٠٧ ت ت ١/٧٠٩ هـ

فقال: (وأمَّا جِلْدُها) فَوَحَّد وهو يُريد: (وأمَّا جِلودُهَا) ولكنْ أَخْرَجَهُ على لفظ الواحد اتساعاً[1].

ويتضح من الأمثلة أنَّ القزاز توسَّع في حَمْل كثير مِمَّا عُدَّ ضرورةً على السَّعة وبذا يكون أكثر توسعاً من السيرافي وأوضح تدليلاً على مباحث السَّعة في كتابه[2].

٣. ضرائر الشعر، لابن عُصْفُور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ):

يَعُدُّ كتاب (ضرائر الشعر) مِن أكثرِ كُتُب الضرائر ذكراً لمصطلح (السَّعة) فقد تردد هذا المصطلح كثيراً في صفحات الكتاب، فذكر المُصنِّف أنَّ هذا جائز في السَّعة، أو لا يجوز في (سَعةِ الكلام) إلا أنه حَمَل كثيراً من مباحث التوسع على الضرورة، فأكثر من عبارة: (لا يجوز في سَعَة الكلام)[3] أو ((لا يَحْسُن في سَعَة الكلام))[4] او ((يَقْبُح ذلك في سَعَة الكلامِ))[5] وما إلى ذلك مِنَ العبارات التي تُشْعِرُ القارئَ بأنَّ ابنَ عُصْفور قد ضَيَّق ما تَوسَّع فيه غيرُه، وربما انفرَد بما لَم يَقُل بِهِ غيرُه مِن حَمْل مَا توسَّع بِهِ غيرُه على الضرورة، يَدُلُّكَ على ذلك تَعْليقُهُ على قَوْلِ مزاحم العقيلي[6] [من الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

قال: (فاستعمَلَ (على) اسماً للضرورة)[7]، ولم يقل بهذا الرأي أحَدٌ مِنَ العُلماء على ما نعلم

وعلى الرَّغْم مِن أنَّ إشاراتِ الكتاب إلى عَدَمِ الجَواز في السَّعة كثيرة، إلا أنَّنا سَجَّلنا مَا حَمَلَهُ ابنُ عُصْفُورٍ على الجواز في سَعَة الكلام، فكان كثيراً ما يُصَرِّح بِما يُمكن أنْ يُتوسَّع فيه في الشعر والنثر، فمِمَّا ذكره من التَّخفيفِ في لُغَاتِ القَبائل

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠.

(٢) أنظر: الصفحات ١١٠،١١٣،١١٧،١٣٠،١٦٧،١٧٦،١٧٧،١٨١،١٨٣.

(٣) أنظر: ص ٢٠٣،٢٨٧،١٥٥،١٥٢،١١٣.

(٤) أنظر: ١٦٤.

(٥) أنظر : ١٦٩.

(٦) مزاحم بن الحارث، من بني عقيل بن كعب، شاعر بدوي إسلامي فصيح كان في زمن جرير والفرزدق، أنظر: خزانة الادب ٤٥/٣، وضرائر الشعر ٣٠٥.

(٧) ضرائر الشعر ٣٠٥.

التخفيف الواقع في الكلمة نحو: (عَضْد) في (عَضُد) و (فَخْذ) في (فَخِذ) و (إبْل) في (إبِل) فذَكَرَ أَنَّ ذلك سائغ في حال السَّعة؛ لأنَّه لغة لقبائل ربيعة[1].

والحق أنَّ التخفيف من أهم مسوغات التوسُّع في العربية.

وربما كان يُشير إلى مواطن الخلاف فيذكُر المانعينَ، ثم يَذكُر المجوِّزينَ، من ذلكَ ما ذكَرَهُ شاهداً على العطف على ضمير الخفض المتَّصل من غَيْر إعادَة الخافض تشبيهًا له بالعَطْف على الظَّاهر، وهو قول الشاعر[2] [من البسيط]:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِن عَجَبِ

يُريد: وبالأيَّام.

قال ابنُ عُصْفور: (ولا يَجيءُ شَيءٌ من ذلكَ في سَعَة الكلام عند المُحقِّقينَ من البَصْريِّينَ . والكُوفيُّونَ يُجيزونَه)[3].

ومن مسائل الخلاف الأُخرَ التي حَمَلَها البصريونَ على الضَّرورة وحَمَلَها الكوفيونَ على التَّوسُّع، حذفُ الموصول وإبقاء صِلَتِهِ، وقد نصَّ ابنُ عُصفور أنَّ هذا (عند البَصْريين من الضرائر التي لا يُقاس عليها لِقُبْحِها ... وهو عند الكوفيينَ جائز في سَعَة الكلام)[4].

وحَسْبي من مواضع الكتاب ما ذكرتُ؛ لأنَّ المقامَ مَقَام إيجازٍ واختصار.

٤. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للآلوسي (ت ١٣٤٢هـ):

ذَهَبَ الآلوسيُّ مذهبَ الجُمْهور الذي نَصَّ على (أنَّ الضرورةَ ما وقع في الشعر مِمَّا لا يقع في النثر سواء كان للشاعِر عَنهُ مندوحة أم لا)[5].

وعَلَّلَ ذَهابَهُ مَذْهَبَ الجُمهور بأنَّه الأَنْسَبُ بِمذاقِ العَرب، والتَّوسع عليهم بِفَنِّ القريض، وذكر أنَّهم مُحتاجونَ إليه في الغِناء بمكارِمِ أخلاقِهِم، وطِيب أعراقِهِم، وذِكْر أيَّامِهِم الصَّالحة، وأوطانِهِم النَّازِحة[6].

---

(١) ضرائر الشعر ٩٦.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣٩٢/١ب، و ٤٠٤/٢مل، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٤، وخزانة الأدب ١٢٣/٥-١٢٦،١٢٨،١٢٩،١٣١، والمقرب ٢٣٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢.

(٣) ضرائر الشعر ١٤٧،١٤٩.

(٤) ضرائر الشعر ١٨٢-١٨٣، و انظر: المسألة ٦٥، من الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٤.

(٥) الضرائر ٦.

(٦) الضرائر ٩.

لذا يُعَدُّ كتاب (الضرائر للآلوسيّ) من أكثر كُتب الضرائر توسعاً فيما يحتمل على الضرورة دون النادر، والعنوان يُشعر بأنّ المُصنِّف العلّامة كان قد عدّ من الضرورة ما يُمكن حَمْله على السَّعة، وكأنّه وَسَّع على الشّاعر دونَ النّاثر لذا جاء كِتابُهُ حافلاً بالضرورات التي زادتْ على المِائة.

وكِتابُ (الضرائر) على الرَّغم من تَسامُحِه مَعَ الشّاعر وإعْطَاء الفُسْحَة لَهُ في شِعْره، وحرْمَان النّاثر من ذلك التوسع والتّفسّح، من خِلال عُنْوان الكتاب ومباحثه، إلا أنّه حاملٌ جامعٌ لِذِكْر المسائل التي كان يَحملها الآلوسيّ على (السَّعة) من مثل قوله في الفَصْل بالأجنبي بين المُتَضَايفين قَال[1]: (زَعَمَ كثيرٌ مِن النَّحويين أنّه لا يُفصَلُ بينَ المُتَضايفَين إلّا في الشِّعر خاصّةً .... والحقّ أنّ مسائِلَ الفَصْل سَبْعٌ ثلاثٌ[2] جائزةٌ في السَّعة)[3]، ثم ذَكَر أنّ الأربعَ الباقِيَةَ تَختَصُّ بالشِّعر[4].

ولَعَلَّ أبْرَزَ مَا يَنفَرِدُ بِه كِتابُ (الضَّرائر) عَن كُتُبِ الضَّرورات الأُخَر احتِواؤُهُ على مَبْحثٍ خَاصٍ عَقَدَهُ المُصَنِّفُ في التَّنْبِيهِ على أُمورٍ تَقَعُ في فَصيح الكَلامِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الضَّرائر قَال فِيه: (هذِهِ أشْياءُ وقَعَتْ في الكلام الفَصيح بَلاغةً وأحكاماً لا تكلُّفاً وضَرورة فإذا وقَعَ مِثْلُها في الشِّعر أو غَيْرِه لم يُنسب إلى قَائلِهِ عَجْزٌ ولا تَقْصير، كَما يَظُنُّ مَن لا عِلْمَ لَهُ، ولا تَفْتيشَ عِنْده.

مِن ذلك أنْ يذكرَ شَيئين ثُمَّ يُخْبِرَ عَن أحَدِهِمَا دونَ صَاحبِه اتِّساعاً، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها﴾[5][6]، ثُمَّ أوردَ طائفةً كبيرةً مِنَ الشَّواهدِ القُرآنيةِ والكَلامِ المَنْثور مَع إتْيانِهِ بِقَليلٍ مِن شَواهدِ الشِّعر، وكَأنَّهُ يُريد أنْ يَقول: إنَّ التَّوسُّعَ في مَنْثورِ العَربِ أكثرُ مِن مَنظومِهم، بل أكثر مِن أنْ يُحاطَ بِهِ على حَدِّ قولِ العُلماء.

---

(١) أنظر: الضرائر ١٤٢.

(٢) إحداها: أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، وإما ظرفه.
والثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني أو ظرفه.
والثالثة: أن يكون المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون الفاصل قَسَماً، أنظر: كتاب الضرائر ١٤٢ وما بعدها، و أنظر: مواضع الفصل في السعة في النحو الوافي ٥٣/٣، ٥٤، ٥٥.

(٣) الضرائر ١٤٢-١٤٣.

(٤) الضرائر ١٤٣.

(٥) الجمعة ١١.

(٦) الضرائر ٣٢٦.

وَلَعَلَّ ابنَ جنّي كانَ مِن أكثرِ العُلماء إدراكاً لمفهومِ التَّوسُّع ذلك لما يمتازُ بِـهِ مِن حِسٍّ لُغويٍّ قادرٍ على الخَلْقِ والإبداع،تَراهُ يُطْرِي على هذا اللَّونِ الخَلَّاب فيقول: (ووَجدتُ في اللُّغةِ مِن هذا الفن –أي: التَّوسُّع– شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط بِهِ، ولَعَلَّهُ لو جُمِعَ أكثرُه لَجاءَ كتاباً ضَخْماً .... فإذا مَرَّ بِكَ شَيءٌ مِنهُ فَتَقَبَّلْهُ وأنِسْ بِهِ، فإنَّهُ فَصْلٌ مِنَ العَربيةِ لَطيفٌ حَسَنٌ يَدعو إلى الأُنسِ بِهَا، والفَقَاهَةِ فيها)[1].

ومِن هُنا يُعَدُّ كتاب (الضَّرائر) للآلوسيِّ الكتابَ الوحيد الـذي عُنِـيَ بمباحث التَّوسُّع حتى أفرَدَ لها مؤلِّفُه باباً جَعَلَهُ خَاتِمةً لَهُ ،، ذَكَر فيه كثـيراً مِـن شَـواهِد القرآن الكريم الذي أخْرَسَ بِفَصَاحته فرسانَ البَلاغةِ وساداتِ القَوافي وملوكَ البَيَـانِ، وبَهَرَ بِمَنْطِقِهِ سَمَاسِرَةَ الحِكْمةِ والفَلْسَفةِ وهَزَّ أساطينَ النِّظامِ والدستور، كِتابٌ ألْـزَمَ كُلَّ عَالٍ الحُجَّة، وَدَلَّ كُلَّ باحثٍ عَلى المَحَجَّة ﴿وإبْغادِرْ صَغيرةً ولاكبيرةً إلاأحْصَاهَا﴾.

فالتَّوسُّع – إذاً – نوعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ وأُسلوبٌ مُتميزٌ مِن أساليبِ كَلامِ العَـرَبِ، ولهذا النَّوعُ مِنَ التَّصَرُّفِ في تأليفِ الكَلامِ أمثلةٌ كثيرةٌ وَرَدَتْ إلى كَلامِ العَرَب، وفـي القرآن الكريم، كما أنَّ للتَّوسُّع في الكَلامِ صُوراً مُتَعَدِّدةً وأشْكَالاً كثيرةً، سَيقومُ البَحثُ بإماطَةِ اللِّثامِ وكَشْفِ النِّقابِ عَنْها إنْ شَاءَ اللهُ.

ومِمَّا يُمكن تَقْريرُه هُنا، هُو أنَّ العَرَبَ لا تَعْدِلُ مِـن تَعْبِيرٍ إلـى تَعْبِيرٍ، إلاَّ ويَصْحَبُه عُدولٌ مِن مَعْنًى إلى مَعْنًى، فالعربيُّ بِفِطْرَتِهِ السَّليمة، وطَبْعِهِ النَّقيّ، وحِسِّـهِ المُرْهَف، يَفْهَم كَيْفَ يُصَرِّف القولَ وكَيفَ يَقْلِبُ الألفاظَ بالإيجاز أو بالحذف ويَعِـي كَيفَ يأتي بالسِّحر الحَلال الذي يُغني عن إلقاء العَصا والحِبال كما يقول ابن الأثير.

ولَفْتَةٌ فاحِصَة على بَعْضِ أساليبِ البُلَغاء والخُطَباءِ والشُّعَراءِ مِـنَ الرَّعيـلِ الأوَّل، تُعطينا صُورةً واضحةً عَنْ تَوسُّعِهِم في كَلامِهِم، فَتَرى خَطيبَهُم إذا قَامَ يَخْطُب يَنْتَقِلُ مِن حَالٍ إلى حَال، فَمِنَ الغَيْبَةِ إلى الخِطَاب، ومِنَ التَّصْريح إلى الكِنَايةِ،يُضَمِّنُ حَرفاً مَعْنَى حَرفٍ آخَرَ، كَما تَرى الشَّاعِرَ فِيهِم إذا قَامَ يُنْشِدُ،يَعطِفُ مرفوعـاً علـى مَنْصوب، فإذا سُئل عَن سِرِّ ذلكَ أو قِيلَ لَهُ: عَلامَ رَفَعْتَ كذا؟ فإنَّهُ يُجيبُكَ مُشْـمَخِرَّ العُنُقِ مُشْرَئِباً: على مَا يَسُوؤُكَ ويَنُوؤُك!! عَلينا أنْ نَقولَ وعَلَيْكُم أنْ تَتَأوَّلوا.

---

(١) الخصائص ٢/٣١٠، و أنظر: الضرائر ١٤٩.

وبعد:

فالتَّوسُّع في الكَلامِ يَأتي من أبوابٍ كَثيرةٍ في كَلامِهم، مِن الحَذْفِ أو الزِّيادَةِ أو الإيجازِ والاخْتِصار، أو التَّقديمِ أو التَّأخيرِ والحَمْلِ على المَعْنى، والتَّحْريف.

ومِثْل هذا التَّصرُّف في فُنونِ القَوْل، مَلَكَةٌ لا يَنالُها إلاّ الذي تَعالَتْ فَصاحَتُهُ وسَمَتْ طَبيعَتُهُ، وممَّا لا شَكَّ فيه أنَّ العَربيَّ إذا تَعالَتْ فَصاحَتُهُ وسَمَتْ طَبيعَتُهُ تَصَرَّفَ وارْتَجَل، فَقوةُ التَّلاعُبِ بالألفاظِ والمَعاني وبَراعَةُ تَشْقيقِ القَوْلِ؛ ضَرْبٌ مِنْ ضُروبِ الشَّجاعَةِ، وجِنْسٌ مِن أجْناسِ الارتِجال؛ لِذا سَمَّوا بابَ التَّوسُّعِ في اللُّغَةِ ومَا انْدَرَجَ تَحتَهُ من ضُروبِ البَلاغةِ والمَجاز بِشَجاعَةِ العَرَبيَّةِ لاخْتِصاصِها بِهِ ورَكُوبِها إيَّاهُ على أنْ لا يَخرُجَ عَن سَنَنِ العَربيَّةِ ونِظامِها.